

«منتدى المال والأعمال» تظاهرة اقتصادية برعاية الحريري: نعم للإصلاح ومكافحة الفساد ولا للتطاول على القطاع المصرفي



من اليمين حلو، كيدانيان، زنتوت، الحسن، خليل، وابو سليمان

وقال سلامة: «بفضل مبادرة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، ومجلس الانماء والاعمار، قدم الصندوق العربي للإعانة الاقتصادية والإجماعي مصرف الإسكان قرضاً بالدينار الكويتي، قيمته ١٦٥ مليون دولار. بالتالي، أصبح مجموع الأموال المتاحة لتمويل القروض السكنية يتراوح بين ٤٥٠ و٥٠٠ مليون دولار لهذا العام، هذا بغض النظر عن العمليات المتعلقة بالإسكان والتي أطلقتها بعض المصارف».

أضاف: «من المفترض في هذه الرزمة التي بلغت قيمتها مليار دولار، أن تساهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١,٥٪ عام ٢٠١٩».

وأعلن سلامة «أن كلفة التمويل في لبنان ارتفعت، إما نعتبر أن القروض المدعومة ستساعد في خفضها».

وقال: «حتى الآن، تم استثمار ما مجموعه ٢٥٠ مليون دولار في اقتصاد المعرفة، وهناك مبلغ مماثل أي ٢٥٠ مليون دولار ما زال متاحاً للاستثمار». وأكد أنه «بفضل الهندسات المالية التي أجراها سنة ٢٠١٦، بلغت نسبة الملاءة لدى المصارف ١٦٪ وتمكنت هذه الأخيرة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS ٩. هذا ما سمح للمصارف بتجنب تداعيات تخفيض تصنيف لبنان، من دون أن تتأثر قدراتها التسليفية».

وختم سلامة: «ان مصرف لبنان يؤكد مجدداً سلامة ومثانة القطاع المصرفي في لبنان. وقد أصدرت وكالات التصنيف مؤخرًا تقارير تفيد بأن النظرة للقطاع المصرفي في لبنان مستقرة. وتبقى الليرة اللبنانية ركيزة الثقة لاقتصادنا وقطاعنا المالي والإستقرار المالي. إن مصرف لبنان ملتزم بالإبقاء على سياسته الهادفة إلى استقرار سعر الصرف بين الليرة والدولار ويؤكد أن لديه القدرة على تحقيق هذا الهدف الذي بات مطلباً وطنياً. وخير دليل على ذلك ما ورد في البيان الوزاري للحكومة لنيل ثقة مجلس النواب».

شقيير

بعد ذلك ألقى ممثل وزير الاتصالات محمد شقيير نبيل فهد كلمة، أكد فيها: «الضرورة الماسة لمعالجة أزمة النزوح لتأثيرها العميق في البلد وعلى مختلف المستويات، اقتصادياً، اجتماعياً، بنية وسكانياً. لذلك المطلوب بالتحاق من المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته كاملة، في الدرجة الأولى بمساعدة لبنان بما يكفي لاحتواء الأضرار والتكاليف الباهظة التي يتكبدها، والتي تفوق كل تصور، وبالدرجة الثانية تأمين كل الظروف التي توفر لهم عودة آمنة ولائقة إلى بلدهم، نستنتج أن معظمها يستخدم لتملك مساكن».



من اليمين فهد، طريبه، سلامة، أفينيوي وزنتوت

الصورة القائمة «بصيص أمل» يسهم في تحقيق النهضة الاقتصادية. فقد شعبنا يعلم بأن الدولة وقت بالتزاماتها في كثير من المحطات الداهمة. وهنا أستطيع القول، استناداً لما يتم طرحه من مشاريع استنهاضية، أن الأمل موجود طالما أن هناك مساعي رسمية، محلية ودولية، لمساعدة لبنان على الخروج من النفق الاقتصادي المظلم».

ورأى «ان اقتصادنا الوطني أمام مرحلة واعدة، والوقت ليس في مصلحة أحد، فالجميع في مركب واحد، وهناك فرصة سانحة أمامنا لإنعاشه. دعونا نضع الخلافات السياسية جانبا، ولننظر الى مصلحة لبنان العليا، ونستغل عاملي الإجماع الوطني والإستقرار الأمني، لننتاقى ضمن استراتيجية اقتصادية تخرج البلد من كبوته، خصوصا بعدما منح الرئيس الحريري، لما يتمتع به من ثقة دولية ترجمت، في إقناع المؤتمرين في «سيدرا» بضرورة تقديم الدعم المالي لمساعدتنا على تنفيذ المشاريع، التي تساعد لبنان على تخفي أزمته وتفعيل دورته الاقتصادية».

طريبه

ثم ألقى رئيس جمعية المصارف طريبه كلمة أكد فيها أن «المطلوب جدول أولويات يتقدمه بند إجراء الإصلاحات الجذرية والبنوية المنتظرة منذ مدة في المجالات المالية والإدارية والاقتصادية وتنفيذ المقررات المتخذة في المحافل والمؤتمرات الدولية التي سبقت الإنتخابات النيابية الأخيرة (باريس، وروما وبروكسيل) لما فيها من مبادرات ومشاريع والتزامات محفزة للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في لبنان». مشيراً إلى أن «البداية هي في ملف الكهرباء، وقرار الموازنة العامة للعام الجاري، مع إعادة هيكلة النفقات والواردات بما يفضي الى إعادة خفض معدل العجز من ١١ إلى ٨٪ من الناتج في المرحلة الأولى، ومن ثم إعادة الاعتبار لالتزام خفض العجز الى ٥٪ من الناتج خلال ٥ سنوات، مضي منها واحدة، وفقاً لما التزمته الحكومة أمام المجتمع الدولي».

وقال: «ان لبنان اليوم يجب ان يواجه الحقيقة بشجاعة، ويجري التحسينات المهمة المطلوبة في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية، والالتزام بالانضباط المالي والتشرف مراعاة للامكانات الحقيقية للدولة ومعنى عن المكرمات الشعبية. ان الإصلاحات المطلوبة تتخطى موضوع الموازنة ومعالجة ملف الكهرباء. انه اق الوقت لمعالجة الخلل البنوي في

تحويل «منتدى المال والأعمال» الذي عقد أمس في بيروت الى تظاهرة اقتصادية ضخمة بحيث استقطبت جلساته الثلاث حضور حشد قوامه حوالي «ربع حكومة الى العمل» وأبرز القوى الاقتصادية والمالية والمصرفية الى جانب نواب وخبراء اقتصاديين. وتضمنت الكلمات والمدخلات التي القيت في المنتدى تشديداً على تنفيذ اصلاحات «سيدرا» بدءاً بالكهرباء والموازنة وتأكيداً على سلامة ومثانة القطاع المصرفي واستقرار الليرة اللبنانية وانتقاداً للأصوات التي تستهدف المصارف وتحذيراً من اهدار الوقت وتشجيعاً على المضي في مكافحة الفساد.

الافتتاح

افتتح، في فندق فينيسيا قبل ظهر امس «منتدى المال والأعمال»، الذي تنظمه شركة «كونفكس انترناشيونال» بالتعاون مع مصرف لبنان في فندق «فينيسيا»، بعنوان «لبنان في عين المؤتمرات الدولية»، برعاية رئيس الحكومة سعد الحريري ممثلاً بوزير الدولة لشؤون تكنولوجيا المعلومات عادل أفينيوي وفي حضور الرؤساء السابقين ميشال سليمان، حسين الحسيني، تمام سلام وفؤاد السنيرة، وزير الإعلام جمال الجراح ووزيرة الداخلية والبلديات ريا الحفار الحسن، وزير المالية علي حسن خليل، وزير السياحة اوديس كيدانيان، وزير العمل كميل ابو سليمان وشخصيات سياسية واقتصادية ورجال أعمال وممثلين عن الاجهزة الامنية ومهتمين.

زنتوت

وقدمت للمنتدى الزميله جويل الحاج موسى، ثم ألقى رئيس «كونفكس» ريفيق زنتوت كلمة قال فيها: «أن هناك توافقاً من قبل رئيسي الجمهورية، العماد ميشال عون، والمجلس النيابي نبه بري، لجهة عدم تفويت الفرص التي توفرها تلك المؤتمرات، وتحقيق أكبر قدر من الاستفادة لمصلحة اللبنانيين، لأن المرحلة لا تحتمل التأخير والمهملات، لذلك نلتمس إصرار رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري على القيام بكل ما هو مطلوب لتحفيز آليات حكومة «الى العمل»، وانجاز كل الملفات العالقة، واجراء الإصلاحات الاقتصادية». وأكد ان «اقرار الموازنة بعيد الإنتظام المالي، وكذلك وضع خطة لمعالجة مشكلة الكهرباء، كلها مؤشرات تشكل حافزاً للدول المانحة على مواصلة دعمها لنا». وتابع: «يتجدد اللقاء معكم، لنسأل الضوء على الانعكاسات الإيجابية للمؤتمرات الدولية، ولنخرج من

«منتدى المال والأعمال» تظاهرة اقتصادية برعاية الحريري

العرب والاجانب الى لبنان»، مؤكدا «ان الوضع الامني اصبح أفضل بكثير من أهم العواصم في العالم». وقال: «انكلترا رفعت الحظر عن سفر رعاياها الى المناطق اللبنانية، وفرنسا تدرس بشكل جدي اعادة تقييمها حول سفر رعاياها الى مناطق لبنانية».

واكد «ان عودة السياح تساعد على نمو قطاع السياحة وتؤمن فرص عمل وتحسن الاقتصاد، والدليل على ذلك ان حجوزات الفنادق «Full»، وقال: «في نهاية العام سأشرح كيف كان القطاع السياحي، لانني رجل ارقام، ورغم الانتقادات التي وجهت الي حول العقد بالتراضي، فأنا فخور بما قمنا به لاننا وضعنا النمو السياحي في لبنان على السكة الصحيحة».

اضاف: «في حال كان القطاع فاعلا، فان المدخول او الاتفاق السياحي سيصل الى ٨ مليارات دولار في السنة كما حدث في العام ٢٠١٠، خصوصا وان خطة ماكيني ترطقت الى أهمية القطاع السياحي والاستثمار فيه».



من اليمين عجاقة، زنتوت، الجراح، افينيوني

الانفتاح على دول الجوار العربي. فقد بينت السنوات القليلة الماضية أن لبنان يحتاج إلى المستثمر والسائح العربيين من أجل تحفيز اقتصاده».

وتابعت: «أكثر من مرة في الماضي قالها المجتمع الدولي للبنان بوضوح: «ساعدوا أنفسكم قبل ان نساعدكم»، وهو ردها في «مؤتمر سيدر» أيضا. ذلك أن لبنان الذي التزم في السابق بالاصلاح، فشل في تطبيقه لأسباب معلومة لن نكرها، ففقد بعض صدقيته أمام المجتمع الدولي».

وقالت: «اليوم، لبنان أمام استحقاق مهم لتطبيق الإصلاحات والاستفادة من الدعم الدولي لمساعدته على معالجة مشاكله البنوية وإعادة بناء بناه التحتية».

خليل

ثم القى وزير المال علي حسن خليل كلمة أكد فيها ان الإصلاح، في النموذج الاقتصادي والإصلاح في المالية العامة والعمل على ضبط هذا العجز وتحفيز النمو، هو بالدرجة الأولى حاجة ومطلب لبناني بغض النظر عن المؤتمرات الدولية التي سيكون لترجمة وعودها والتزاماتها انعكاسا إيجابيا أكيد على وضعنا.

وأكد «ان المطلوب أن يلتف الجميع حول ما يمكن إقراره من اجراءات في الموازنة العامة وغيرها من القرارات التي لا أحب ان أسميها قرارات غير شعبية لكن قرارات جريئة مسؤولة تضع البلد على سكة معالجة أوضاعه الاقتصادية والمالية».

وقال «شهر آذار وهذا ليس سرا، كان شهرا صعبا على مستوى تأمين السيولة، وهذا الأمر إلى حد كبير تمت معالجته بهدوء بعيدا عن الضجيج. منذ ٢٤ شباط إلى آخر آذار جمدنا إلى حد كبير أي حوالي ٩٩٪ من الاتفاق الذي هو خارج عن الرواتب والأجور وخدمة الدين وسداد مستحقات قطاعات المستشفيات والشؤون الاجتماعية والصحة والمقاولين وستكون الأموال في حساباتهم قريبا بعدما صرفت الأموال المخصصة لهم. لقد عملت يوم الأحد الماضي طوال النهار لهذا الغرض وقد ضحينا ما يوازي ٧٠٠ مليار ليرة لذلك».

كيدانيان

بعد ذلك كانت كلمة وزير السياحة أوديس كيدانيان الذي أعرب عن سروره «لوجود وزارة السياحة بين جنانة الوزارات السيادية، أي وزارتي المال والداخلية، في هذا المنتدى»، داعيا «الدولة والمؤتمرات التي تعقد الى اعطاء القطاع السياحي القدر الكافي من حجمه الصغير».

وطالب «برفع الحظر الموضوع على سفر الرعايا

أنه باستطاعتنا إنجاز الوعود إذا امتلكتنا الإرادة وإذا عملنا سوية شعبا ودولة لإنجاز الإصلاحات بكل شفافية وان تمنع الفساد في البلد. صحيح أن مهمتنا لن تكون سهلة لكن واجبتنا كحكومة «إلى العمل» هو أن نحافظ على هذا التوافق وان نسهر على تنفيذ خطة الإصلاح بحذافيرها، فبالرغم من المصاعب وما تتطلب من تضحيات إلا أن الامر يستحق حتى نحقق تطلعات اللبنانيين مستقبلا زاهر تكون فيه طموحات شبابنا متاحة في بلدهم وبين اهلهم لا في بلاد الاغتراب».

الحسن

بعد ذلك عقدت جلسة بعنوان «مستقبل الاقتصاد اللبناني في ظل المؤتمرات الداعمة». وكانت اول من تحدث فيها وزيرة الداخلية والبلديات ريا الحفار الحسن التي قالت: «...» من موقعي كوزيرة للداخلية والبلديات أقول: لا اقتصاد من دون أمن، ولا أمن من دون وضع اقتصادي واجتماعي سليم، ولا وضع اقتصادي واجتماعي سليما من دون تنمية محلية يكون للبلديات والسلطات المحلية فيها دور أساس. وبالتالي، فإن الاقتصاد يبقى في صلب مهمتي في موقعي الحالي، ويجب أن يكون في صلب عمل كل وزير، والعنوان الرئيس للحكومة مجتمعة».

وقالت: «إن غالبية الدول المانحة، منذ مؤتمرات باريس ١ و٢ و٣ الى اليوم، كانت تبدي استعدادا لمساعدة لبنان وتطلب منه في المقابل اتخاذ الاجراءات الإصلاحية التي من شأنها حل مشاكله البنوية، وأن يعمل من أجل تخفيف حجم الإنفاق وزيادة الواردات وتحفيز النمو. واليوم، اقول لكم، انه بصرف النظر عن هذه المؤتمرات، لا بد لحكومتنا الحالية ان تتخذ خطوات جذرية تنهض بالاقتصاد وتضعه على مسار التعافي والنمو. هذه الاجراءات التي يجب ان تأتي من ضمن سلة متكاملة تكمن في:

اولا: حل مشكلة عجز الكهرباء لوقف استنزافها مالية الدولة.

ثانيا: اقرار موازنة تقشفية تعكس التزام الدولة بتقليص العجز ضمن اطار ماركو اقتصادي متوسط الاجل.

ثالثا: اقرار وتنفيذ اصلاحات بنوية لتسهيل عمل القطاع الخاص، وذلك من خلال اتخاذ مبادرات تخفف القيود امامه وتطلق حركة الاقتصاد الحر. رابعا: السعي إلى إقامة مشاريع امانية في كل المناطق بحيث تشكل رافعة لها (...).

خامسا: الاستثمار في البنى التحتية لتأمين القاعدة الاستثمارية للقطاع الخاص».

وأكدت ان «الاهم هو ان نبقى متمسكين بسياسة

فلتتم تقديم هذه المساعدات بطريقة تحفزهم على العودة ولاخراج لبنان من دائرة هذا الصراع الذي لا افادة لنا فيه مهما كانت طرق الحل».

واكد «اننا كقطاع خاص، لا نحبذ الدخول في سجالات عقيمة بل نطلب ان يكون لحكومتنا ووزارتها موقف ثابت وموحد للولوج في حل هذه المصيبة الوطنية والتي لا قدرة للبلد ان يتحملها بعد الان».

وقال: «مؤتمر سيدر يبقى هو الحدث، لأنه حتى الآن يشكل على المدى القصير، المعبر الوحيد لتنشيط الاقتصاد واعادته الى طريق التعافي والنهوض».

وطالب «بتضامن فعلي بين كل مكونات الحكومة، وتسريع وتيرة العمل خصوصا لجهة اقرار الإصلاحات التي هي الركيزة الاساسية لأي عملية انقاذية، وكذلك للتقدم على مسار النهوض بالبلد وتحقيق النمو المستدام».

ودعا الجميع «لاتخاذ قرارات شجاعة وجذرية خصوصا في ما يتعلق بموازنة العام ٢٠١٩، واصلاح قطاع الكهرباء والبدء سريعا بتنفيذ مشاريع مؤتمر سيدر».

أفيوني

ثم القى الوزير أفينيوني كلمة ممثلا الرئيس الحريري وقال انه «في ظل التحديات التي تطالعنا ليس خافيا على أحد أن الاقتصاد في لبنان يحتاج إلى عملية إصلاح جذرية لإعادة النهوض ووضع البلاد مجددا على سكة النمو الاقتصادي والازدهار وخلق فرص عمل، لأن هذه هي أولويتنا في حكومة «إلى العمل»، وهذا ما ينتظره منا كل لبناني...».

ولفت الى «تصدي الحكومة لمعالجة خطة الكهرباء ولاحقا سيأتي دور اقرار الموازنة وغيرها من الملفات التي تمهدنا بمعالجتها لتكون رسالة إيجابية إلى اللبنانيين كافة وإلى المانحين الأجانب والعرب بأن القوى السياسية في لبنان تتقف صفا واحدا وراء الإصلاحات التي جرى الاتفاق عليها قبل عام في باريس، رئيس الجمهورية العماد ميشال عون رئيس مجلس النواب نبيه بري الرئيس الحريري هم أكثر الحرصين على انجاز كل الإصلاحات التي تضمنها مؤتمر «سيدر»، لأنها الطريق الضروري نحو النمو والنهوض».

وتابع: «الفارق بين السابق واليوم، أننا أخذنا قرارا بالإجماع لسير الإصلاح والانتقال إلى بناء اقتصاد عصري لأنه هو الطريق الحقيقي لإنقاذ لبنان، لقد أقرنا بالامس خطة الكهرباء في جو إيجابي وبناء بعد عمل دؤوب وجدني من قبل وزارة الطاقة وأعضاء اللجنة الوزارية المكلفة متابعة دراسة الخطة وملك المكونات السياسية، وهذا أبلغ دليل أننا لا نملك الوقت للتردد السياسي. وأي تلكؤ أو إهمال سيعرض إقتصادنا لمزيد من الضرر». وأكد وأن هناك إجماعا سياسيا على معاربة الخلل في الاقتصاد وإتفاقا ناجزا على أن الإصلاحات المطلوبة في «سيدر» يجب ان تستبق الإستثمارات». وقال: «الإصلاح ضروري، وواجب علينا أن نقوم به بغض النظر إن كان هناك مؤتمر «سيدر» أم لا، لأنه من المستحيل أن نكتم من دون إصلاحات ترتكز على برنامج إنفاق استثماري بالبنى التحتية وإصلاح مالي وخفض للعجز وإصلاحات هيكلية لتحديث الإدارة ومكافحة الفساد وتحديث التشريعات لتسهيل عمل القطاع الخاص وإصلاحات قطاعية لتحقيق الفائدة القصوى من الإستثمارات بالقطاعات ووضع استراتيجية لتطوير القطاعات الإنتاجية وزيادة حجم الصادرات».

وختم مؤكدا أن «مؤتمر سيدر هو فرصة للبنان لا يجوز ان نفوتها ومن هنا تصميمنا كحكومة على الانطلاق بورشة العمل وعلى التنفيذ بسرعة وفعالية وشفافية. وكلنا أمل ان حكومة «إلى العمل» ستثبت

أفيوني
وقدم الوزير أفينيوني مداخلة قال فيها «أن خلفية إنعقاد مؤتمر «سيدر» سببها حرص دولي على إستقرار لبنان في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه منذ بدء الازمة السورية وإنعكاساتها ووعي من الحكومة اللبنانية لإقامة عهد من الثقة بين لبنان والمجتمع الدولي».

لجنة الاشغال تابعت موضوع تلوث الليطاني والسبل الالية لوقفه



لجنة الاشغال مجتمعة

معالجة النفايات السائلة في المستشفيات والمؤسسات الصناعية والمؤسسات المنفقة، في عدم توفر الامكنة والمساحات المطلوبة بموجب قوانين البناء. تفعيل الاجراءات التنفيذية الرامية الى تطبيق القوانين في كامل حوض الليطاني من خلال القرار رقم ٢٠١٩/٤٣ الصادر عن رئاسة الحكومة بتاريخ ٣-٢٠١٩. تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص في مجال معالجة النفايات الطبية والصناعية وغيرها وتوفير الحماية اللازمة له. الطلب من وزارة المالية إصدار قرار حول آلية الاستفادة من التخفيض الضريبي للأشخاص الذين يقومون بنشاطات تحافظ على البيئة.

عقدت لجنة الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه جلسة امس برئاسة رئيس اللجنة النائب نزيه نجم وحضور المقرر النائب حكمت ديب. تابعت اللجنة بحث موضوع تلوث نهر الليطاني والسبل الالية لوقفه، فإستمعت الى وزير الصناعة ووزير البيئة ومدير عام وزارة الصحة والمحافظين المعنيين ومدير عام مصلحة الليطاني حول المشاكل والمعوقات وسبل حلها وبخلاصة النقاش اوصت اللجنة بما يلي: - الطلب من وزارة الصحة إلزام المستشفيات وكافة المؤسسات الصحية بمعالجة النفايات الطبية العائدة لها تحت طائلة الاقفال. - منح إستثناءات لتأمين الساحة اللازمة لإنشاء محطات

لجنة الصحة ناقشت اقتراح تعديل قانون مزاوله مهنة الصيدلة



لجنة الصحة خلال الاجتماع

لذلك نحاول ان نحد من عدد الذين يدخلون الى هذه الكليات والى عدم اعطاء إذن بفتح جامعات او كليات ضمن هذه للاختصاصات بحيث باتت هناك تخمة». وتابع: «هذا الاقتراح درسناه وحصل نقاش مستفيض بعدما وافقت عليه لجنة التربية وجرى تحويله الى لجنة الصحة وحصل اتفاق في اللجنة على ان اي شخص يريد متابعة دراسة الصيدلة عليه ان يكون حاصلًا على علامة ٢٠/١٤ في الثانوية العامة. ايضا هذه لا تكفي، وعليه ان يتقدم لامتحان جدارة وإذا نجح وحصل على ٢٠/١٤ فيحق له الدخول ضمن الذين تحددهم وزارة التربية والتعليم العالي مع نقابة الصيدلة ووزارة الصحة الى أي مدى لبنان في حاجة عدد من الصيدلة لأن الجامعة تخرج تقريبا ٤٩٠ داخل لبنان عدا الذين سيأتون من الخارج وينجح اقتراضا ٢٠٠ صيدي يجري اخذ اول ٢٠٠ من الذين نجحوا في امتحان الجدارة والذين حصلوا على علامة ٢٠/١٤». وأضاف: «إن موضوع تحديد العدد اخذ حيزا من النقاش، إذ اعترض بعض الزملاء على تحديد العدد، ثم بعد النقاش المستفيض جرى توافق على تحديد العدد.

عقدت لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية جلسة برئاسة النائب عاصم عراجي وحضور النواب: ماريو عون، امين شري، عدنان طرابلسي، علي المقداد، محمد القرعاوي، بكر الحجيري، فادي علامة، سليم خوري، والكسندر ماطوسيان. وحضر ايضا نقيب الصيدلة الدكتور غسان الامين وعضو مجلس النقابة الدكتور زياد نصور. وبعد الجلسة، قال النائب عراجي: «ناقشت اللجنة اقتراح قانون مزاوله مهنة الصيدلة بعدما درسته خلال اربع جلسات. وكما تعلمون، وبحسب دراسة وضعناها نقابة الصيدلة، فان عدد الصيدلة في لبنان وصل الى ٨٠٠٠ صيدي وعدد الصيدليات ٣٠٠٠، وهناك كلام ان بعض الصيدليات قابلة للاقفال بسبب الاوضاع الاقتصادية. وهناك بطالة كبيرة عند الصيدلة، ولذلك كان اقتراح قانون خفض العدد لناحية الذين يدخلون الى كلية الصيدلة، وهذه بداية، اي انه سيجري تحديد العدد بالنسبة الى الصيدلة. وقد نحدد ايضا اعداد اطباء الاسنان ومعظم اختصاصات المهن الطبية لأن هناك اعدادا كبيرة من الخريجين لا يجدون عملا.

«منتدى المال والأعمال» تظاهرة

تتمتع المنشور على الصفحة ١٣

وعرض إلى مراحل مؤتمرات باريس ٢٠١، ٣ و٢ كما ومؤتمر ستوكهولم الذي انعقد بعيد العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام ٢٠٠٦ مُفضلاً بالأرقام المبالغ التي إستحصلت عليها الحكومات. وتناول بعدها مؤتمر سيدر من ناحيتين الإستثمارية والإصلاحية وفصل المشاريع المدرجة في ورقة الحكومة اللبنانية وفي المقابل عرض الإصلاحات المطلوبة والتي قسمها إلى فئات (محاربة الفساد، الحوكمة المالية، إصلاح القطاع العام...) وتطرق إلى بعض المشاريع التي يمكن القيام بها لدعم مشاريع سيدر. وأظهر في النهاية النمو المتوقع من مؤتمر سيدر والذي قدره بـ ١ إلى ٢٪ في السنين الثلاثة الأولى وه إلى ٥٪ لاحقاً إذا ما تفاعل الإقتصاد إيجابياً. وقال أن لبنان ليس مُفلساً بل عنده مشاكل في ماليته العامة مُتفائلةً بهوسم سياحي واعد مع ٣٠٠ إلى ٥٠٠ الف سائح سعودي هذا العام.

وأكد ان «مؤتمر «سيدر» شكل نقطة انطلاق لتنفيذ استراتيجيات تختلف عن الاستراتيجية السابقة، لم يطلب لبنان خلاله المنح، بل كان التحول جذريا عندما طلب الدعم لوضع الاقتصاد على أسس متينة ولم يطلب لبنان خلاله للمالية العامة بل طلب الاستثمار في مشاريع معنية حيوية ومنتجة وتم إدخال آلية لمتابعة التزاماته لكي يضمن مساهمة الأطراف في المدى الطويل والتركيز على مشاريع قابلة للتنفيذ والاستثمار». وقال: «ان الإصلاحات التي عرضتها الحكومة اللبنانية في مؤتمر «سيدر» ضرورية للبنان ونريد ان ننفذها، لأننا نؤمن بأنها مفيدة وملحة». ابو سليمان من جهته، تحدث وزير العمل كميل ابو سليمان عن «حاجة البلد الملحة الى الإصلاحات في القطاعات المالية والاقتصادية». عارضاً وجهة نظره في حل هذه الأمور. وأشار الى أن «هناك قرصاً بقيمة ٤٥٠ مليون دولار، لخلق الوظائف وإيجاد فرص عمل للبنانيين من أجل تحفيز اليد العاملة اللبنانية».

حواط

ثم تحدث النائب زياد حواط الذي لفت الى أن «نصف الدين العام هو من الكهرباء، والخطة التي أقرت أمس، تمنى أن تكون «شباك أمل» للخروج من هذه الدوامة، دوامة العجز، مضيئاً: «الشعب اللبناني هو من يتكلف بالعباء وليس الدولة»، وشدد على ان «علينا القيام بالاصلاح الاداري وتطهير الادارات من الوظائف الوهمية، ولا يوجد اي حل إلا باعتماد اللامركزية الادارية، التي تضع اساسا لمعالجة القطاعات، منها الكهرباء والنفايات، وأزمة السير والنقل المشترك».

عجاقة الذي شرح دور الدولة في اللعبة الاقتصادية وقال أن للدولة دور مُشرّع، منظم ومراقب للعبة الاقتصادية. وأضاف أن النظرية الاقتصادية تُعطي الدولة دوراً إضافياً هو إعادة توزيع الثروات من خلال الضرائب والخدمات. وقال أن التمويل الأساسي للدولة هو من الضرائب لكن الدولة اللبنانية إستفحلت في الإستدانة من المصارف بسبب إنفاؤها الضخم وبالتالي أصبحت تُنافس القطاع الخاص على أموال المصارف. وقال أن تراجع الاقتصاد يعود بالدرجة الأولى إلى غياب الإستثمارات منذ بدء الأزمة السورية ولا يمكن أن يكون هناك نمو إقتصادي من دون إستثمارات.

الأسمر التقى وفدا من منظمة العمل الدولية: تشديد على التعاون

بكل إمكاناتها في تعزيز الحوار الثلاثي الذي يهدف إلى التوصل لحلول عملية للمشكلات». وشدد على أهمية دور الحرية النقابية «لتحقيق إصلاحات فعلية على قانون العمل بما يعزز الاستقرار الاجتماعي». وأكد أهمية إنفاذ قانون العمل، مشددا على «استعداد المنظمة للعمل على تعزيز دور وزارة العمل في التفتيش بالتعاون مع النقابات العمالية». أما بالنسبة الى قانون التقاعد والحماية الاجتماعية، فشدّد نائب المدير العام على أهمية الاستفادة من الخبرة الدولية للمنظمة في سائر اتحادات العالم وضرورة الإفادة منها». وفي ملف النزاحين السوريين، أكد أن «لا دور مباشر! للمنظمة في الموضوع سوى العمل على تأهيل النازحين في انتظار عودتهم إلى بلادهم للنهوض بها وإعمارها». وفي نهاية الاجتماع أكد الطرفان «ضرورة التعاون والتواصل بما يسهم في تحقيق العمل اللائق والعدالة الاجتماعية».

استقبل رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر، في حضور نائب الرئيس حسن فقيه امس في مقر الاتحاد، وفدا من منظمة العمل الدولية برئاسة نائب المدير العام للمنظمة فريغ فيانز في حضور المديرية الإقليمية لمكتب المنظمة للدول العربية في بيروت ربي جرادات ومسؤول الأنشطة العمالية في مكتب المنظمة في بيروت مصطفى سعيد. وعدد الأسمر «جملة المصاعب التي يتعرض لها العمال من صرف تعسفي وعدم تطبيق قانون العمل وغياب تفتيش العمل والحاجة إلى تعديلات على قانون العمل بما يتوافق مع المعايير الدولية». واعتبرت جرادات من جهتها أن «الاتحاد العمالي العام شريك أساسي وبالغ الأهمية ويبدل جهودا رائعة مع المنظمة في أكثر من مجال»، مبدية استعداد المكتب للمساعدة في نقاش تعديل قانون العمل وفي كل طلبات الاتحاد العمالي العام». من جهته، أكد فيانز «استعداد المنظمة للمساهمة